المحاضرة الثامنة

: نظرية التحديث-التحديث التحليلي

كانت نظرية التحديث واحدة من وجهات النظر الرئيسية في علم اجتماع التنمية الوطنية والتخلف منذ الخمسينيات ، وركز الاهتمام الأساسي على الطرق التي تصبح بها مجتمعات ما قبل الحداثة السابقة والحالية حديثة أي تغرب من خلال عمليات النمو الاقتصادي والتغيير في الهياكل الاجتماعية والسياسية والثقافية

تعود فكرة هذا الاتجاه عملية التغير الاجتماعي إلى التغير التقني بعد التطور التكنولوجي قمة التقدم و التحضر وما يتبعه من تطبيع للظواهر الاجتماعية وتغير في القيم والعادات والتقاليد والدقة في العمل ت واعتماد النظام والتنظيم الإدارات وما يأثر في شخصية الفرد نحو التغير الاجتماعي وتقبل ت تن ان عملية التحديث لابد أن تكون ً مرتبطة ارتباطا ً جدليا مع ظاهرة ت كما أن مفهوم التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية [1] التصنيع ت ونلً أيضا أهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغير الاجتماعي وقدرة الدولة ومؤسساتها على قبول التجديد والتكيف مع التغيرات وفي هذا الاتجاه ما جاد بـ " جولبور موور" الربط بين التحديث والتصنيع في عملية التغير الاجتماعي الاقتصاد كما أشار أن التحديث هو تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اقتصاديا و اجتماعيا معتمد على التكنولوجيا والتصنيع ويتمتع مناخه بالاستقرار السياسي.

نستنتج مما تقدم أن يكون هناك تحديثا في البناء الاجتماعي من ناحية التماسك و التفكك الأسري والاجتماعي وقيام علاقات وظواهر أسرية جديدة ولاسيما قيام الأسرة النواة والتنظيم السياسي و الديمقراطي وهنا يستدعي البحث عن مؤسسات جديدة من أجل استعادة التوازن والتماسك ـ من جديد إلى المجتمع إضافة إلى ما تقدم من اتجاهات ونظريات جاءت منسجمة مع بعضها في موضوع التغير الاجتماعي

تعريف نظرية التحديث

نظرية التحديث هي وصف وشرح لعمليات التحول من المجتمعات التقليدية أو المتخلفة إلى المجتمعات الحديثة ، وعلى حد تعبير أحد المؤيدين الرئيسيين تاريخيًا ، التحديث هو عملية التغيير نحو تلك الأنواع من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر ثم انتشرت بعد

---

[1] ـ أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسكية ، مرجع سبق ذكره ،ص 130

ذلك إلى بلدان أوروبية أخرى وفي القرنين التاسع عشر والعشرين إلى أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا.

التحديث والنمو الاقتصادي

بشكل عام يهتم منظرو التحديث بالنمو الاقتصادي داخل المجتمعات كما هو مبين ، على سبيل المثال من خلال مقاييس الناتج القومي الإجمالي ، والمكننة أو التصنيع هي مكونات في عملية النمو الاقتصادي ، ويدرس منظرو التحديث النتائج الاجتماعية والسياسية والثقافية للنمو الاقتصادي والظروف المهمة للتصنيع والنمو الاقتصادي ، وفي الواقع غالبًا ما تميز درجة من الدائرية مناقشات التغيير الاجتماعي والاقتصادي المتضمن في عمليات التحديث بسبب الفكرة المضمنة في معظم نظريات التحديث الخاصة بالتوافق الوظيفي للأجزاء المكونة.

المفهوم الاجتماعي للتحديث

تجدر الإشارة في البداية إلى أن المفهوم الاجتماعي للتحديث لا يشير ببساطة إلى أن يصبح حديثًا أو محدثًا ، ولكنه يحدد محتويات وعمليات معينة للتغيرات المجتمعية في سياق التنمية الوطنية ، كما أن نظريات التحديث في التنمية لا تحمل بالضرورة أي علاقة بالمفاهيم الفلسفية الأحدث للحداثة و ما بعد الحداثة ، وتشير الحداثة في المناقشات الفلسفية والمعرفية إلى المنظور القائل بوجود نموذج وصفي وتوضيحي حقيقي واحد يعكس العالم الفعلي.

ما بعد الحداثة هو الموقف القائل بأنه لا يوجد وصف وتفسير حقيقي واحد للواقع ، بل بالأحرى أن المعرفة والأيديولوجيا والعلم نفسه مبنيان على مفاهيم ذاتية ذات طبيعة علائقية بالكامل ، وفي حين أن الأسس الفلسفية تضع معظم نظريات التحديث في سياق الحديث بدلاً من سياق ما بعد الحداثة ، ولا ينبغي الخلط بين هذه الاستخدامات المنفصلة لمصطلح الحداثة.

العلاقة بين التحديث والتصنيع

غالبًا ما يتم استخدام التحديث والتصنيع والتطوير بالتبادل ولكن في الواقع يشيرون إلى ظواهر يمكن تمييزها ، والتصنيع مصطلح أضيق من التحديث ، بينما التنمية أكثر عمومية ، ويشمل التصنيع استخدام مصادر الطاقة غير الحية لميكنة الإنتاج ، وينطوي على زيادات في التصنيع

، والعمالة المأجورة ، ومستويات الدخل ، والتنويع المهني ، وقد يكون أو لا يكون موجودًا حيث يكون هناك تحديث سياسي أو اجتماعي أو ثقافي ، وعلى العكس من ذلك قد يكون موجودًا في غياب جوانب أخرى من التحديث ، وتعني التنمية مثل التصنيع النمو الاقتصادي ، ولكن ليس بالضرورة من خلال التحول من هيمنة الإنتاج الأولي إلى التصنيع ، وليس بالضرورة كما تتميز بنظرية التحديث ، على سبيل المثال في حين أن منظري التحديث قد يعرّفون التنمية بشكل أساسي من حيث الناتج الاقتصادي للفرد ، فقد يكون المنظرون الآخرون أكثر اهتمامًا بتطوير القدرة الإنتاجية المستقلة ، أو التوزيع العادل للثروة ، أو تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، وأيضًا بينما تتصور نظريات التحديث عمومًا المؤسسات الديمقراطية والرأسمالية أو علمنة النظم العقائدية كمكونات للمجتمع الحديث ، فإن وجهات نظر التنمية الأخرى قد لا تفعل ذلك.

يولي كل تخصص من تخصصات العلوم الاجتماعية اهتمامًا خاصًا لمحددات الهياكل الحديثة داخل عالمه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ويعطي أهمية أكبر للهياكل أو المؤسسات الموجودة في مجاله لشرح التطورات الأخرى في المجتمع ، ويتم التركيز هنا على نظرية التحديث الاجتماعي.

مبادئ نظرية التحديث

على الرغم من وجود العديد من إصدارات نظرية التحديث ، إلا أن المبادئ الأساسية الضمنية أو الصريحة هي أن المجتمعات تتطور من خلال سلسلة من المراحل التطورية ، وتستند هذه المراحل إلى درجات وأنماط مختلفة من التمايز الاجتماعي وإعادة دمج المكونات الهيكلية والثقافية المتوافقة وظيفياً للحفاظ على المجتمع ، وأيضاً المجتمعات النامية المعاصرة في مرحلة مبكرة من التطور وستحقق في نهاية المطاف نموًا اقتصاديًا وستتخذ السمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي تقدمت إلى أعلى مرحلة من التطور الاجتماعي التطوري ، سيؤدي هذا التحديث إلى استيراد التكنولوجيا الغربية المعقدة والتغلب على السمات الهيكلية والثقافية التقليدية غير المتوافقة مع هذا التطور.

جوهر نظرية التحديث

في جوهرها نظرية التحديث تشير إلى أن التكنولوجيا الصناعية المتقدمة لا تنتج فقط نموًا اقتصاديًا في المجتمعات النامية ولكن أيضًا تغييرات هيكلية وثقافية أخرى ، وقد تختلف الخصائص المشتركة التي تميل المجتمعات إلى تطويرها عندما تصبح حديثة من نسخة واحدة من نظرية التحديث إلى أخرى ، ولكن بشكل عام تفترض جميعها أن الهياكل المؤسسية والأنشطة الفردية تصبح أكثر تخصصًا وتمايزًا ومتكاملة في الاجتماعية والسياسية ، والأشكال الاقتصادية المميزة للمجتمعات الغربية المتقدمة.

على سبيل المثال في المجال الاجتماعي ، تتميز المجتمعات الحديثة بمستويات عالية من التحضر ، و محو الأمية ، والبحث ، والرعاية الصحية ، والعلمنة ، والبيروقراطية ، ووسائل الإعلام ، ومرافق النقل ، وروابط القرابة أضعف وأنظمة الأسرة الزوجية ، ومعدلات المواليد والوفيات أقل ، ومتوسط العمر المتوقع أطول نسبيًا ، وفي المجال السياسي يصبح المجتمع أكثر مشاركة في عمليات صنع القرار ، وتشمل المؤسسات النموذجية الاقتراع العام ، والأحزاب السياسية ، وبيروقراطية الخدمة المدنية والبرلمانات ، والمصادر التقليدية للسلطة أضعف حيث تتولى المؤسسات البيروقراطية المسؤولية والسلطة في المجال الاقتصادي ، وهناك المزيد من التصنيع ، والارتقاء التقني للإنتاج ، واستبدال اقتصادات التبادل بأسواق نقود واسعة ، وزيادة تقسيم العمل ، ونمو البنية التحتية والمرافق التجارية ، وتطوير الأسواق واسعة النطاق.
ترتبط هذه التغييرات الهيكلية بالتغيرات الثقافية في علاقات الأدوار ومتغيرات الشخصية ، والعلاقات الاجتماعية أكثر بيروقراطية ، ويزداد الحراك الاجتماعي ، وتعتمد علاقات المكانة بدرجة أقل على معايير وصفية مثل العمر أو الجنس أو العرق وأكثر على معايير الجدارة ، وهناك تحول من العلاقات القائمة على التقاليد والولاء إلى تلك القائمة على التبادل العقلاني والكفاءة والمعايير الأخرى المطبقة عالميًا. الناس أكثر تقبلاً للتغيير ، وأكثر اهتمامًا بالمستقبل ، وأكثر توجهاً نحو الإنجاز وأكثر اهتماماً بحقوق الأفراد.

وصف السمات الاجتماعية

يستند وصف السمات الاجتماعية والتغيرات التي يعتقد أنها تميز المجتمعات الصناعية الحضرية الحديثة إلى افتراضات وآليات نظرية لتفسير التحول من الأنواع المجتمعية التقليدية

إلى الأنواع المجتمعية الحديثة ، وتعتمد هذه الأنظمة التفسيرية على المنظورات النظرية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، والتي نمت من النظريات التطورية والانتشار والبنيوية الوظيفية.

التأثير على نظرية التحديث

يوجد تأثير مبكر على نظرية التحديث وهو عمل ويبر على الأخلاق البروتستانتية ، وشدد هذا العمل على تأثير القيم الثقافية على السلوك الريادي للأفراد وصعود الرأسمالية ، وحددت دراسات ليرنر 1958 التجريبية في العديد من مجتمعات الشرق الأوسط التعاطف ، والقدرة على أخذ منظور الآخرين ، كنتاج لوسائل الإعلام ، ومحو الأمية ، والتحضر وكمكون حيوي في إنتاج سلوك فردي عقلاني يفضي إلى التنمية المجتمعية.

كما شعر ماكليلاند 1961 أن انتشار الأفراد ذوي السمة النفسية العالية الحاجة إلى ملف الإنجاز هو المفتاح لنشاط ريادة الأعمال وتحديث المجتمع ، في سياق مماثل استخدم سميث وانكيلز بيانات المقابلات من ستة مجتمعات لتوليد مجموعة من السمات الشخصية التي عرّفوا من خلالها الإنسان الحديث ، ولقد شعروا أن انتشار الحداثة الفردية في المجتمع تحدده عوامل مثل التعليم وتجربة المصنع وأن الحداثة الفردية ساهمت في تحديث المجتمع.

أخيرًا أكدت نظرية روستو 1960 المعروفة لمراحل النمو الاقتصادي ، والتي اشتقها من دراسة التنمية الاقتصادية الغربية على أهمية القيم والأفكار الجديدة التي تدعم التقدم الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع التعليم وريادة الأعمال وبعض المؤسسات الأخرى كشرط للمجتمعات من أجل الانطلاق نحو النمو الاقتصادي الذاتي المستدام[1].

المراجع